

مبادئ حق اللجوء لحماية ودعم اللاجئين وتطبيقاتها

في القانون الدولي المعاصر والفقہ الإسلامي

(دراسة مقارنة تحليلية)

أطروحة علمية

مقدمة لاستيفاء بعض الشروط للحصول

على درجة الدكتوراه في الشريعة والقانون قسم الدراسات الإسلامية

بكلية الدراسات العليا جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية



إعداد

عمران علي عبد الجليل خليفة

رقم القيد: f043417089

كلية الدراسات العليا

جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية

سورابايا

2020م

إقرار الطالب

أنا الموقع أدناه، وبياناتي كالتالي:

الاسم : عمران علي عبدالجليل خليفة

رقم القيد : f043417089

المرحلة : الدكتوراه

الجهة : كلية الدراسات العليا جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية بسورابايا

أقر بأن هذه الرسالة بكافة أجزائها أحضرتها من بحثي وكتبتها بنفسي إلا مواضع منقولة عزوت إلى مصادرها.
هذا، وحرر هذا الإقرار بناء على رغبتني الخاصة ولا يجبرني أحد على ذلك.

سورابايا، 10 أكتوبر 2019م

الطالب المقر



عمران علي عبد الجليل خليفة

الموافقة من طرفي المشرف الأول والمشرف الثاني

تمت الموافقة من طرفي المشرف والمشرف المساعد على الاطروحة التي قدمها

الطالب: عمران علي عبد الجليل خليفة

رقم القيد: رقم القيد: f04341708

مبادئ حق اللجوء لحماية ودعم اللاجئين وتطبيقاتها في القانون الدولي
المعاصر والفقہ الإسلامي
دراسة مقارنة تحليلية

سورابايا: 2020/1/20م

المشرف الأول



أ.د/ أحمد زهرا

المشرف الثاني



أ.د/ أبو يزيد

موافقة لجنة المناقشة

تمت مناقشة الأطروحة الموسومة بـ (مبادئ حق اللجوء لحماية ودعم اللاجئين وتطبيقاتها في القانون الدولي المعاصر والفقه الإسلامي دراسة مقارنة تحليلية)

المقدمة من الطالب: عمران علي عبد الجليل خليفة، بتاريخ: 2020/1/20م.


.....

.....

.....

.....

.....

أمام لجنة المناقشة التي تتكون من:

- 1- د/ هميس شفق
- 2- د/ محمد عارف
- 3- أ.د/ أحمد زهرا
- 4- أ.د/ أبو يزيد
- 5- أ.د/ سيد عقيل حسين المنور
- 6- أ.د/ حسين عزيز
- 7- د/ محمد لطائف غزالي

ووافقت اللجنة على الأطروحة

مدير كلية الدراسات العليا



الأستاذ الدكتور: اسودي

NIP.19600412199403100



KEMENTERIAN AGAMA
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI SUNAN AMPEL SURABAYA
PERPUSTAKAAN

Jl. Jend. A. Yani 117 Surabaya 60237 Telp. 031-8431972 Fax.031-8413300
E-Mail: perpus@uinsby.ac.id

LEMBAR PERNYATAAN PERSETUJUAN PUBLIKASI
KARYA ILMIAH UNTUK KEPENTINGAN AKADEMIS

Sebagai sivitas akademika UIN Sunan Ampel Surabaya, yang bertanda tangan di bawah ini, saya:

Nama : OMRAN ALI A KHALIFA
NIM : F 043417089
Fakultas/Jurusan : Dirasa Al islamiyah
E-mail address : ali.matuq89@gmail.com

Demi pengembangan ilmu pengetahuan, menyetujui untuk memberikan kepada Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya, Hak Bebas Royalti Non-Eksklusif atas karya ilmiah :

Sekripsi Tesis Desertasi Lain-lain (.....)

yang berjudul :

Penerapan Prinsip Hak Suaka dalam Perlindungan dan

Dukungan bagi Pengungsi pada Hukum Internasional Kontemporer dan Hukum Islam

مبادئ حق اللجوء لحماية ودعم اللاجئين وتطبيقاتها في القانون الدولي المعاصر والفقہ الاسلامي

beserta perangkat yang diperlukan (bila ada). Dengan Hak Bebas Royalti Non-Eksklusif ini Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya berhak menyimpan, mengalih-media/format-kan, mengelolanya dalam bentuk pangkalan data (database), mendistribusikannya, dan menampilkan/mempublikasikannya di Internet atau media lain secara *fulltext* untuk kepentingan akademis tanpa perlu meminta ijin dari saya selama tetap mencantumkan nama saya sebagai penulis/pencipta dan atau penerbit yang bersangkutan.

Saya bersedia untuk menanggung secara pribadi, tanpa melibatkan pihak Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya, segala bentuk tuntutan hukum yang timbul atas pelanggaran Hak Cipta dalam karya ilmiah saya ini.

Demikian pernyataan ini yang saya buat dengan sebenarnya.

Surabaya,

Penulis

()

nama terang dan tanda tangan

الوقت الحاضر وإنماء ورد في معنى الهجرة والإستجارة والهجرة هي خروج من أرض إلى أرض إلى أخرى والهجرة من غير وجود حالة إضطرابية لا تعني لجوء والإستجارة تعني الإستغاثة وطلب الحماية والأمان كما سوف نقوم بالتوضيح لاحقاً،⁽⁷⁴⁾ يقابل مصطلح اللجوء في الفقه الإسلامي مصطلح الأمان سوف نحاول أن نستعرض ذلك من بعض كتب الفقه الإسلامي على النحو التالي:

- أ_ عند الشافعية: تعريف الأمان عند الأمام الماوردي: " بأنه ما بذله أي الأمان الواحد من المسلمين أو عدد يسير لواحد من المشركين أو لعدد كثير".⁽⁷⁵⁾
- ب- أما عند المالكية: هو " تأمين حربي ينزل لأمر ما ينصرف بإنقضائه" وهو الإستئمان".⁽⁷⁶⁾ كما عرف الأمان بأنه: " رفع إستباحة دم الحربي ورقه وماله حين قتاله أو العزم عليه مع إستقراره تحت حكم الإسلام مدة معينة".⁽⁷⁷⁾
- ج- أما عند الحنفية: - عرفه صاحب البحر الرائق الأمان هو " ثبوت الأمان للكفرة عن القتل والسبي والأستغنام".⁽⁷⁸⁾

⁷⁴ مظهر حريز محمود، نفس المرجع، 145

⁷⁵ أبو الحسن علي الماوردي، تحقيق: علي معوض، الحاوي الكبير، شرح مختصر المزني، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ج14، ط1، 1994م)، 297.

⁷⁶ أبي عبد الله محمد الانصاري الرضاع، تحقيق محمد أبو الاجفان، شرح حدود ابن عرفة، القسم الأول، (بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1) 226.

⁷⁷ محمد بن محمد بن عبد الرحمن المالكي، تحقيق محمد يحيى الشنقيطي، مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل، (بيروت، لبنان: دار صادر، ج3، 2010م) 122.

⁷⁸ أبي البركات عبد الله بن احمد بن محمود، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ج5) 136.

من الإعلان العالمي المشار له أعلاه، والتي تبين وبكل وضوح أن اللجوء الإنساني هو حق لكل شخص طبيعي تعرض للإضطهاد داخل دولته ، أو داخل دولة أخرى كان مقيماً يلتمس لنفسه ملجأً آمناً، ولم يعهد الإضطهاد هو العنصر الوحيد الذي ينشئ حق اللجوء الإنساني لمن يتعرض له، بل قد ظهرت في الآونة الأخيرة ظروف جديدة غير الإضطهاد الفردي أضطر بسببها الكثيرون إلى ترك بلدانهم والهجرة إلى دولة أخرى، ولهذا هو حق ينشأ مباشرة للشخص لمجرد تعرض حقوقه وحرياته الأساسية لإنتهاك خطير في بلد سواء كان داخل بلد جنسيته أو كان مقيماً أحر، ومنذ نشوء حالة اللجوء بالنسبة هكذا شخص فإنه يتمتع بالحماية القانونية الدولية التي تقرها له الاتفاقية المعنية لعام 1951م، و ما ورد في بروتكول الملحق بها لعام 1967م. وهو حق منظم وليس منحه من الدولة المضيفة، فقد نظمت الاتفاقيات الدولية المعنية من القانون الدولي الإنساني، لذا لا يجوز للدولة المضيفة مواجهته بما لم يرد فيها، كما لا يجوز للأشخاص المحميين بمقتضى اتفاقيات القانون الدولي الإنساني التنازل في أي حال من الأحوال عن بعض أو كل الحقوق الممنوحة لهم بمقتضى هذه الاتفاقية وبروتوكولها الملحق، أو حتى الاتفاقيات العامة أو الخاصة الأخرى إذا وجدت . ويعني هذا أن الفرد اللاجئ لا يستطيع أن يتنازل بالإتفاق عن الحماية التي توفرها له الاتفاقيات ويمكن القول إن اللاجئ بما أنه طرف ضعيف في دولة اللجوء، لذا فإن حالة اللجوء الإنساني التي يكون فيها والمنظمة من قبل الاتفاقيات المعنية توفر له حماية كافية، كما إنها توفر له حماية ضد ضعفه الذي قد يبدو فيه، فهو لا يستطيع أن

إستفادة الشخص من أي شك أو تفسير الشك لصالح طالب اللجوء. (148)

3/ تجري العادة على إن الشخص آمن.

من أحسن الآراء في هذا المقام ذلك الذي ورد في حاشية ابن عابدين: " والحاصل إن من فارق المنعة عند الاستئمان فإنه يكون آمناً عادة والعادة تجعل حكماً إذا لم يوجد التصريح بخلافه ولو وجدنا حربياً في دارنا فقال: دخلت بأمان لم يصدق وكذا لو قال: أنا رسول الملك من الخليفة إلا إذا أخرج كتاباً يشبه أن يكون كتاباً ملكهم، وإن أحتمل إنه مفتعل، لأن الرسول آمن كما جرى به الرسوم ففي الجاهلية وإسلاماً وليجد مسلمين في دارهم ليشهد له. (149) ويقرر البهوتي: ومن دخل منهم دار الإسلام بغير أمان وأدعى إنه رسول أو تاجر ومعه متاع يبيعه قبل منه إن صدقته عادة كالدخول تجارتهم إلينا ونحوه، لإن ما أدعاه ممكن، فيكون شبهة في درء القتل ولإنه يتعذر إقامة البينة على ذلك فلا يتعرض له ولجريان العادة مجرى الشرط" وإلا فإن أنتفت العادة وجب بقاؤها على ما كان عليه من عدم العصمة، وكذا إن لم يكن معه تجارة لم يقبل منه إذا قال جئت مستأماً لأنه غير صادق وحينئذ فيكون كأسير يخير فيه الإمام بين قتل ورق ومن وفداء. (150) وعن علي رضي الله عنه أنه قال: " إن

(148) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، " دليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئين " (بمقتضى اتفاقية 1951م، وبروتوكول 1967، 1997م)، 62.

(149) السرخسي شمس الدين، المبسوط، (بيروت، لبنان: دار المعرفة، ج10، 1989م)، 92.

(150) منصور بن يونس البهوتي الحنبلي، تحقيق: إبراهيم عبد الحميد، كشاف القناع عن متن الإقناع، (بيروت، لبنان: دار عالم الكتب، ج3، 2003م)، 108.

فعلى سبيل المثال يشير تقرير التنمية الإنسانية الأخير الصادر عن UNDP في العام 2019م وكذلك 2017م، أن اللاجئين العرب في إحدى الدول العربية بات يطلب منهم الحصول على الإذن إذ تبين أن حوالي 80% من الأغنياء يحملونه، بينما لا تتجاوز نسبة اللاجئين الفقراء الذي يحملونه مثل هذا الأذن 22%، وبالنتيجة بالنسبة لمجمل اللاجئين في العالم العربي فبالنسبة إلى من يجدون ملجأ فإن البقاء على قيد الحياة يخفف من إحساسهم بالخطر الوشيك الدايم لهم، وفي ظل إنعدام المرجعية القانونية فإن وجودهم في البلد المضيف يظل تحت رحمة الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية التي قد تنقلب فجأة في أي وقت، وبخاصة إذا ربط الرأى العام بين وجودهم في ذلك البلد وبين ارتفاع كلفة المعيشة أو إشتداد المنافسة على الوظائف والخدمات العامة. عادة ما تحدد الدول ضمن نصوص تشريعاتها الوطنية الحقوق التي يمكن أن يتمتع بها الأجانب على إقليمها إستناداً إلى مبادئ القانون الدولي بهذا الشأن، من دون الأخلال بالتزاماتها الدولية التعاقدية أو غيرها. فيما يحرص البعض منها على ضمان الحقوق الأساسية للأجانب بنصوص دستورية، علماً إنه ليس هناك إتفاق أو نهج موحد حول تحديد مضمون الحد الأدنى الذي يجب أن تلتزمه دول العالم. كما أن الدول عندما تتولى تنظيم المركز القانوني للأجانب تنتهج سياسة وطنية خاصة بها تختلف عن سياسة غيرها وتتأثر في ذلك بعوامل متعددة سياسية وديموغرافية واقتصادية واجتماعية وعقائدية ودينية. فهي في الدول التي تعاني من زيادة السكان أو من البطالة أو في الدول التي تعاني من الأضطرابات الاجتماعية أو السياسية تختلف

يستطيع اللاجئ الحصول عليها في الدول العربية الإسلامية الغير موقعة عليها ، حيث لا تستطيع الدول العربية الإسلامية التي أستقبلت اللاجئين من توفير تلك المتطلبات والحقوق للاجئين وهو ما جعل من اللاجئين في الدول العربية لا يستطيعون التمتع بأغلب الحقوق وتعتبر اقامتهم لا تختلف عن إقامة الأجنبي حتى لدى الدول المنضمة لتلك الاتفاقية، أما الدول التي لم تنظم وهي الدول الغنية والنفطية فهي قانونا غير ملزمة بذلك ولكن تقدم بعض المساعدات لمعسكرات اللاجئين التي أقيمت في لبنان والأردن مثل مخيم الزعتري ولكن تلك المساعدات لم تؤثر بشكل إيجابي في تحسين ظروف اللاجئين وهو ما يضطرهم إلى المخاطرة واللجوء إلى الدول الأوروبية باعتبارها موقعة على الاتفاقية وتقدم بشكل قانوني متطلبات اللاجئ وفقا لمقررات اتفاقية 1951م مع التحفظ على بعض الحقوق علاوة على الجانب القانوني الذي لا يلزم الدول العربية الإسلامية الغنية مثل دول الخليج إستقبال اللاجئين بالمفهوم القانوني. فإن للجانب السياسي والأمني دوراً في ذلك حيث تخشى هذه الدول نقل ما يحدث من خلافات سياسية وعقائدية وطائفية في الدول التي تشهد صراعات مسلحة طائفية ومذهبية إلى هذه الدول علاوة على أن هذه الدول لم تقف على الحياد في الصراع القائم في هذه الدول وبالتالي تفضل هذه الدول عدم قبول الحالات التي تدخل إليها كلاجئين حيث إعتراف هذه الدول بصفة دخولهم كلاجئين يحتم عليها توفير متطلبات الحياة من تعليم وصحة ومسكن وغيرها من متطلبات التي تقدم إلى اللاجئ ، بالتالي تفضل هذه الدول قبولهم كأجانب ويعاملونهم معاملة من يصل إلى هذه

آمن المانيا وحياء الألمان ورفاهيتهم وعاداتهم وحضارتهم. وزاد الأمر سوء ليلة رأس السنة 2015/12/31م في مدينة كولونيا بإعتداء مجموعات من الشبان اللاجئيين على النساء بالتحرش الجنسي والسرقه والتخويف، ولقد أثرت هذه الحادثة على الموقف الإيجابي العام للشعب الألماني الذي أيد المستشاره وعزز موقعها السياسي داخل حزبها والحزب الحليف التقليدي الاجتماعي المسيحي وكذلك الحزب الحليف في الحكومة الديمقراطي الاشتراكي. فجأة هذه الحادثة المشؤمة والتي رفضتها كل الأحزاب والقوى السياسية والنقابية والمنظمات الإسلامية والأجنبية، وقررت الحكومة جلب الجناة ومحاکمتهم وقررت تسفيرهم إلى بلدانهم مثل المغرب والجزائر وتونس. ومن أجل إنجاز مهمة الترحيل ذهب وزير الداخلية الألماني إلى تلك الدول لترتيب عملية عودتهم لأنهم تتسللو إلى الأراضي الألمانية مع اللاجئيين السوريين، ولم يتمكن المختصون تسجيل اللاجئيين في مراكز الإستقبال بناء على فرزهم لصعوبة توفر وثائقهم الثبوتية. فتبقى المعلومة التي يبني عليها الموظف المختص ما يقدمه اللاجئ فقط، وأسترت مثل هذه الثغرة حتى تم ضبط عملية الفرز وأستعانت بأشخاص ذوي تجربة في عملية الفرز بناء على اللهجات اللغوية للسوريين وغيرهم. وكل يوم تدخل أفواج جديدة من اللاجئيين وتزيد من أعباء الحكومة الألمانية لاسيما إن هناك تسلل للاجئيين من غير بلاد الأزمات والحروب ويدعون أنهم من سوريا مثلاً. ومنهم من تعلم اللهجة السورية حتى يتسنى لهم دخول الأراضي الألمانية وتسجيل أنفسهم ولا يعلنون عن هوياتهم ووثائقهم الرسمية حتى يزيدوا من تعقيد عملية الفرز للاجئيين وتوزيعهم ولذلك قررت الحكومة

النظر إلى قضية اللاجئين باعتبارها قضية دولية تتحتم معالجتها ضمن إطار دولي يضمن تظافر جهود الأسرة الدولية، خصوصا إن أعدادهم الكثيرة والمنتشرة في أكثر من رقعة من العالم، آخذة في التأثير على اقتصاديات العديد من البلدان وتطورها، ناهيك عن تردي أحوالهم الصحية والتعليمية والنفسية في بلدان اللجوء وخاصة إن جلهم من الأطفال والنساء الشريحتين الأكثر تضرراً من حياة التشرد واللجوء. الأمر الذي يستوجب البحث الجدي عن حلول ناجعة اقتصادية وسياسية واجتماعية في بلدان اللجوء وفي بلدان الأصل بما يؤمن الحقوق الإنسانية لأصحابها. في حين تتخذ بعض البلدان التدابير الضرورية لحماية اللاجئين، لاتزال أخرى تقصر في اعتماد الآليات الدولية، بل تؤدي بعض إجراءاتها إلى إلحاق الضرر باللاجئين. ولعل ولاية المفوضية في تقديم الحماية الدولية ووضع المعالجات لمشكلة اللاجئين، بالتعاون مع بلدان اللجوء مسألة أساسية سواء في أوضاع اللجوء أو في تأمين عودة طوعية وسالمة للاجئين أو حتى في حياة ما بعد العودة من اللجوء ضمناً لإندماجهم في مجتمعاتهم وتجاوزهم نفسياً للظروف التي عاشوها خلال رحلة التشرد واللجوء، وهي مسؤولية تستدعي توفير المساعدة المادية، إضافة إلى الرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية، وتطوير البرامج الخاصة بمساعدة بعض الفئات مثل النساء والأطفال وكبار السن والمعوقين " ذوي الاحتياجات الخاصة" حيث تتخذ بعض البلدان التدابير الضرورية لحماية اللاجئين، لاتزال العديد من البلدان تقصر في اعتماد الآليات الدولية، بل تؤدي بعض إجراءاتها إلى إلحاق ضرر باللاجئين ومنها بعض

- كاساني(ال)، أبوبكر علاء الدين، تحقيق: علي محمد معوض. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لبنان: دار الكتب العلمية، 2003م.
- مقدسي(ال)، عبد الرحمن بن قدامة. الشرح الكبير على متن المقنع، السعودية: منشورات جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، ج5.
- ماوردي (ال)، أبو الحسن علي. تحقيق: علي معوض، الحاوي الكبير، شرح مختصر المزني، لبنان: دار الكتب العلمية، ج14، 1994م.
- مقدسي (ال)، شمس الدين أبي عبد الله بن مفلح، الفروع في فقه الامام أحمد بن حنبل، لبنان: دار الكتاب العربي، 2002م.
- مقدسي (ال)، موسى بن أحمد بن موسى. تحقيق: عبد اللطيف محمد السبكي. الاقتناع في فقه الامام أحمد بن حنبل، لبنان: دار المعرفة، 1425هـ.
- مقدسي (ال)، عبد الرحمن بن قدامة ، الشرح الكبير على متن المقنع. الرياض، السعودية: منشورات جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، ج5.
- مغربي(ال)، القاضي النعمان، تحقيق: أصف بن علي فيضي. دعائم الإسلام، مصر:
- مالكي (ال)، محمد بن محمد بن عبد الرحمن، تحقيق محمد يحيى الشنقيطي. مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل، لبنان: دار صادر، ج3، 2010م.
- سرخسي (ال)، شمس الدين. المبسوط، لبنان: دار المعرفة، ج10، 1989م.

- دارجي (ال) محمد رعد. مشكلات اللاجئين السوريين والطرق القانونية لمعالجتها، مجلة الطريق التعليمية والعلوم الاجتماعية، مجلد "3-5" 2018م.
- والي، عبد الحميد. إشكالية اللجوء على الصعيدين العربي والدولي، البيضاء، المغرب: دار النشر المغربية، 2007م.
- دهبي (ال) إدوار غالي، معاملة غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، القاهرة: مكتبة غريب، 1999م.
- زرقاء (ال)، مصطفى أحمد. المدخل الفقهي العام، سوريا: دار القلم، ج2، 1998م.
- زحيلي (ال)، محمد مصطفى. حقوق الانسان في الإسلام، سوريا: دار ابن كثير، 1997م.
- حلس، داوود بن درويش. دليل الباحث في توضيح وتنظيم البحث العلمي في العلوم السلوكية، الرياض: إدارة التعليم - شقراء - منطقة الرياض التعليمية، 2009م.
- مضض (ال)، خديجة. اللجوء في القانون الدولي والشريعة الاسلامية، لبنان: دار العلم للملايين، 1989م.
- مؤيد (ال)، محمد عبد الله. أحكام تنظيم الجنسية في القانون اليمني والقانون المقارن، اليمن: الأفق للطباعة والنشر، 2005م.
- مفوضية(ال)، السامية لشؤون اللاجئين. التكلفة الإنسانية للحرب، الاتجاهات العالمية

